

## حاجة المغرب لمؤسسات الدراسات الإستراتيجية لتطوير أدائه في السياسة الخارجية قراءة في الدواعي والعوائق. د. يوسف عنتر باحث في العلاقات الدولية

إن من أبرز ملامح العلاقات الدولية المعاصرة نمو دور مؤسسات غير حكومية ونشوء شبكة من هذه المؤسسات التي أصبح لها موقع في الحياة السياسية والاقتصادية بالغ التأثير، وبفضلها لم تعد السياسة الخارجية حكرا على الأجهزة الرسمية وغير الرسمية التقليدية. وتعتبر مؤسسات الفكر والرأي<sup>1</sup> من أهم هذه الأجهزة غير الرسمية ومن بين المؤثرات العديدة في صياغة السياسة العامة للدول، ومن أبرز المؤسسات التي تؤدي دورا واضحا في صناعة السياسة الخارجية في الدول المتقدمة على العموم، وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص. وهي بمثابة مراكز أبحاث سياسية مستقلة وظاهرة أمريكية مميزة، وكونها تؤدي مهامها بعيدا عن أضواء وسائل الإعلام يجعلها تحظى باهتمام أقل مما تحظى به المصادر غير الرسمية الأخرى لسياسة الدولة كمجموعات المصالح وجماعات الضغط والأحزاب السياسية والرأي العام ووسائل الإعلام. ورغم الدور الخطير الذي تلعبه مراكز الفكر والرأي فإن المغرب يعرف غياب/قلّة مراكز وأجهزة وطنية مهيكلة منصبة على البحث في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وتتفاعل وتتجاوز داخلها كل الأطراف المعنية بقضايا السياسة الخارجية من باحثين وممارسين على اختلاف مشاربهم، اعتبارا إلى أن السياسة الخارجية تعد مجالا لا ينحصر في الهواجس الكلاسيكية المرتبطة بالدفاع والجيوستراتيجية، بل إنها توسعت لتشمل

<sup>1</sup> رغم الإشكاليات التي طرحت بخصوص تحديد تعريف دقيق لهذه المراكز، فإنها تعرف على أنه أي منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تنقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام، وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص. وتتواجد بأسماء مختلفة: مؤسسة أو معهد أو صندوق أو وقف. وتعتمد في التأثير على صناع القرار الدراسات والأبحاث والوثائق والدوريات المتخصصة والتقارير والمقالات والاستشارات والندوات التي تنظمها. ولمزيد من المعلومات انظر: John c. Goodman. What is a think tank ; 20/12/05 ; www.ncpa.org

قضايا متنوعة مرتبطة بالاقتصاد والثقافة والبيئة...، مما يجعل انعكاساتها على الوضعية الداخلية للدولة ومستقبلها أمرا لا يحتاج إلى مناقشة كبيرة.<sup>2</sup> وقبل التطرق إلى العوامل التي تصعب من قيام/انتشار مراكز الدراسات والأبحاث في المغرب، نستهل الحديث عن الأسباب التي تدعوه إلى التفكير في أهمية وجود مثل هذه المراكز.

### **أولا: دواعي حاجة المغرب لمراكز الفكر والرأي**

في ظل قلّة مراكز وطنية تتولى البحث في السياسة الخارجية، وأمام الدور الخطير والايجابي الذي تؤديه هذه المراكز في الارتقاء بالسياسة الخارجية وإنتاج معارف مستقلة تخدم المصالح الوطنية وبالتالي راب المسافة الفاصلة بين رجل العلم من جهة ورجل السلطة من جهة ثانية، فإنه كان لزاما التفكير في قيام هذه المراكز في المغرب وتأمين استمراريتها. ومن هذه الزاوية فإن الاهتمام سينصب على إيراد أهم الأدوار والمهام التي تؤديها هذه المراكز في تطوير أداء السياسة الخارجية، على أن نلقي نظرة على واقع بعض مراكز الدراسات القائمة.

### **أ- دور ومهام مراكز الفكر والرأي**

تتعدد الوظائف والمهام التي تضطلع بها مراكز الرأي والفكر في رسم السياسة العامة للدول وفي صناعة السياسة الخارجية بالخصوص.

#### **1- صناعة الأفكار الجديدة وتحديد الأهداف الفعالة في السياسة**

##### **الخارجية**

تعتبر مؤسسات الفكر والرأي بمثابة علبّة أفكار ومركزا لإنتاج وتوفير البدائل باعتبارها مؤسسات مستقلة أنشئت خصيصا لإجراء البحوث وصناعة أفكار متصلة بالسياسة الخارجية أنية قابلة للفهم موثوقة سهلت المنال ومفيدة،<sup>3</sup> وتقوم بدراسة كافة المستجدات الدولية لمعرفة أثرها على مصالح الدولة، وإعداد السبل لتحقيق أهمها واختيار أفضل وسائل التطبيق. إن مراكز الفكر والرأي تقوم بكسر الحواجز بين العمل الأكاديمي النظري في الجامعات وبين العمل السياسي التطبيقي لصناع القرار وتغيير

<sup>2</sup> الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات؟ بابل للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2002، الرباط.

<sup>3</sup> للمزيد من المعلومات حول هذه الدور أنظر: James McGann. Think Tank and the transnationalization of Foreign policy. 16/12/02. www.fpri.org.

الطريقة التي ينظرون بها إلى العالم وترتيب الأولويات وتوفر خرائط للعمل وحشد التحالفات السياسية والبيروقراطية.<sup>4</sup> في السنوات الأخيرة أصبحت أهمية مراكز الفكر تنبع من كونها أشبه بالظاهرة العالمية، بل وبدا أن ثمة ما هو أشبه بعملية تصنيع لتلك المراكز التي بدأت تفرخ في دول عدة متخذة من النموذج الأمريكي المثال الأبرز.

لقد بدأت تلك المراكز كظاهرة أمريكية بامتياز، وبالتالي فثمة فاصل يميز مراكز الفكر الأمريكية عن مثيلاتها في الدول الأخرى، وهو قدرة هذه المراكز في الولايات المتحدة على المشاركة بشكل مباشر وغير مباشر في عملية رسم السياسات، ليس هذا فحسب وإنما - وفق قول أحد الأكاديميين الكنديين<sup>5</sup> - هناك استعداد شبه فطري من قبل صانعي القرار لاجوء لتلك المراكز من أجل الحصول على النصائح والاستشارة حول موضوعات السياسة الخارجية والمحلية.

وتكمن المهمة الأولى والاساسية لتلك المراكز إذن في صناعة الأفكار والعمل على ترويجها على مستوى صانع القرار والرأي العام، و تمارس نفوذها عبر عدة استراتيجيات مثل:

1- تشجيع الباحثين المرتبطين بهذه المعاهد على تقديم محاضرات في الجامعات،

2- تقديم شهادات أمام اللجان التشريعية،

3- تكثيف الظهور الإعلامي لهم من خلال وسائل الإعلام الأمريكية، ومن خلال كتابة مقالات في الصحف الأمريكية ذات الانتشار الواسع والعمل على نشر أبحاثهم وفتح مواقع إلكترونية على شبكة الأنترنت.

ويكشف ابلسون على أن هؤلاء الخبراء يحرصون على أن يكونوا أكثر انخراطا في العملية السياسية والسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك من خلال قبولهم لمناصب حكومية في الوزارة أو الحكومة الفيدرالية، وحتى بعد أن تنتهي مهمتهم في الحكومة، هناك الكثير منهم يعودون مرة أخرى لمراكز الفكر تلك ويقدم خدماته كمستشار خلال لحظات معينة من قبيل الانتخابات الرئاسية والمجالس الاستشارية في الكونجرس. وتحرص

<sup>4</sup> للمزيد من التفاصيل أنظر: ريتشارد هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، وجهة نظر أحد صناع السياسة [www.usinfo.state.gov](http://www.usinfo.state.gov).

<sup>5</sup> دونالد أ. ابلسون، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، نظرة تاريخية، [www.usinfo.state.gov](http://www.usinfo.state.gov).

المراكز أيضا على دعوة صانعي القرار، في وزارات الدفاع والخارجية ومجلس الأمن القومي والمخابرات المركزية وغيرها من وكالات المخابرات، للمشاركة في ندوات خاصة ومغلقة وتزويدهم بملخصات سياسية ودراسات حول موضوعات السياسة الخارجية الحالية. في المقابل لا تكتفي مراكز الفكر والرأي الأمريكية بصناعة الاستراتيجيات بل تتجه نحو صياغة العقول في الخارج عبر الهيمنة على الإعلام من خلال شركات ومؤسسات إعلامية عملاقة تملك قدرة إعلامية عابرة للقارات تروج لإيديولوجيا "المربع الذهبي"، "الإنجليون الجدد" و"المحافظون الجدد" و"التحالف الصناعي العسكري" و"الإعلام المعولم"<sup>6</sup> وتمير سياسته في المناطق التي تتمركز فيها مصالحه بالسيطرة على مصادر الطاقة وبيع الأسلحة بشتى أنواعها.

## 2- إمداد الحكومة بالأطروبا والخبراء المتخصصين

إلى جانب تقديم الأفكار الجديدة والخيارات المبتكرة لكبار المسؤولين الحكوميين، تعمل مراكز الفكر والرأي على توفير دعم بشري مؤهل للإدارات الحاكمة فور توليها السلطة،<sup>7</sup> أي إمداد الإدارة بالموظفين اللائقين علميا وعمليا لتطبيق السياسة الخارجية، ويعد هذا من التأثير المباشر لها، فأفرادها والعاملون بها يقومون بالعمل التطبيقي للسياسة الخارجية في الإدارات المنتخبة، لذلك نجد أن كثيرا من موظفي الإدارة في البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية هم بالأساس باحثون.<sup>8</sup> ويذهب البعض إلى القول بأن بعض تلك المراكز تشكل خطوفا خلفية للبيت الأبيض أو وزارة الدفاع،<sup>9</sup> بل، أكثر من ذلك، أصبحت بذاتها "حكومة الظل" في أمريكا وتؤكد أنها الحكومة الخفية الحقيقية التي تصوغ القرار السياسي الخارجي وتكتبه، ثم تترك مهمة التوقيع عليه للرئيس ومعاونيه الكبار في الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك تؤمن مؤسسات الرأي والفكر للرسميين المغادرين ( مناصبهم في الحكومة ) مواقع مؤسساتية يستطيعون فيها اقتسام ما

<sup>6</sup> عبد الغني عماد، دبابات الفكر الجديد، صانعو القرار والحكومة الخفية في أمريكا، 25 يناير 2004، [www.zmag.org](http://www.zmag.org)

<sup>7</sup> عزت إبراهيم، "العالم الخفي لمراكز البحوث الكبرى في الولايات المتحدة"، الأهرام اليومي، العدد 42720، 13 ديسمبر 2003.

<sup>8</sup> Xavier carpentier-Tangy. Influences et innovations politiques. Les thinks tanks (perspective politique). 30/03/06. [www.cees-europe.fr](http://www.cees-europe.fr)

<sup>9</sup> وارد في : جواد الحمد، برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا الوطن العربي، 07/07/15، [www.mesc.com](http://www.mesc.com)

اكتسبوه من خبرة وتبصر خلال خدمتهم في الحكومة، والاستمرار في لعب دور مؤثر في النقاش الملح حول السياسة الخارجية، وتشكيل نوع من مؤسسة ظل غير رسمية للشؤون الخارجية. وتنفرد الولايات المتحدة دون سواها بهذا "الباب الدوار"<sup>10</sup> وهو من مصادر قوتها، ففي معظم البلدان الأخرى يجد المرء فصلا حادا بين الرسميين الحكوميين المحترفين وبين المحللين الخارجيين، ولكن الأمر مختلف في الولايات المتحدة.<sup>11</sup>

وتعتبر الوظيفة التي تؤديها المراكز البحثية بالغة الأهمية في النظام السياسي الأمريكي، حيث أن انتقال السلطة في الولايات المتحدة يؤدي إلى استبدال مئات الموظفين من الدرجة المتوسطة، أو من كبار الموظفين في السلطة التنفيذية، وتساعد مراكز الأبحاث والرأي الرؤساء والوزراء على سد الفراغ الذي قد يعاني منه الجهاز التنفيذي، فقد قام على سبيل المثال الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بعد انتخابه في عام 1976 بتعيين الكثير من خبراء مؤسسة بروكنجز ومجلس العلاقات الخارجية في حكومته، وبعدها بأربع سنوات توجه رونالد ريغان إلى مؤسسات أخرى لتشكيل هيئة مستشاريه، كما استعان خلال فترتيه الرئاستين بـ 150 شخصا من مؤسسة هيرتيج ومؤسسة هوفر ومعهد انتربرايز الأمريكي، واتبع الرئيس الأمريكي الحالي ( بوش الابن) نفس النمط في تعيين الخبراء والمستشارين في حكومته السابقة والحالية.

### 3- توفير إطار للنقاش بين الخبراء على مستوى رفيع

لا يمكن لأي مبادرة كبرى في السياسة الخارجية من الاستمرار ما لم تتمتع بقاعدة من التأييد الحاسم في أوساط جماعة المهتمين بالسياسة الخارجية، وتؤمن مؤسسات الفكر والرأي هذه القاعدة والحيز الذي يتم فيه التوصل إلى تفاهم مشترك إن لم يكن إلى إجماع حول الخيارات السياسية بين صانعي الرأي العام.<sup>12</sup>

وتلعب مؤسسات الفكر والرأي دورا بارزا في تسهيل بلورة تشكيلة متنوعة من اللاعبين السياسيين الذين يجتمعون على أساس مؤقت حول قضية سياسية أو مشكلة معينة، عن طريق عقد اجتماعات بين ممثلي الإدارة وأعضاء المراكز وأصحاب الشركات الكبرى وكبار الأكاديميين من أجل معرفة

<sup>10</sup> ريتشارد ن-هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة... مرجع سابق.

<sup>11</sup> Xavier carpentier-Tangy. Influences et innovations politiques... Op.cit

<sup>12</sup> جيمس ماكفان، "مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان"، عن: www.aljazeera.net

أثر السياسة الخارجية على مصالح الدولة ومدى فعاليتها، وفي حالة فعاليتها تقوم المراكز بحشد الدعم لتلك السياسة بين مختلف المؤسسات أو معارضة تلك السياسة في حالة إضرارها بمصالح الدولة.<sup>13</sup>

#### 4- تطوير الحياة المعرفية في الوسط العام

بما أن مراكز الفكر والرأي عادة ما تستقطب أصحاب الاهتمام والخبرة، لذلك فإن لهذه المراكز الدور الأساسي في تطوير وإغناء الحياة المعرفية والفكرية والعلمية في الوسط العام، عن طريق أنشطتها الثقافية والعلمية ومنابرها الإعلامية المختلفة. ولذلك نجد في كثير من الدول وراء تقدم وتطور الحياة الثقافية والعلمية، مؤسسات ومعاهد ومراكز للبحوث والدراسات في مختلف الحقول والاختصاصات، حيث تقوم هذه المراكز برفد الساحة بالمعلومات الجديدة الموثوقة، والتحليل العلمي الرصين، ومبلورة آفاق المستقبل، وتوضيح المدلهات من القضايا والأزمات.

مما لا شك فيه أن للمراكز البحثية في الولايات المتحدة تأثير غير مباشر من خلال نشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع بأهم القضايا التي تواجه الولايات المتحدة وكيفية مساندة أو اعتراض تلك السياسات. ويتم ذلك عن طريق كتابة مقالات ودراسات بالصحف الكبرى وإصدار الكتب والدوريات والظهور في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لخبراء المراكز. وقد زاد تسارع حدة العولمة من أهمية وظيفته التواصل مع الجمهور أكثر من أي وقت مضى، فمع ازدياد درجة اندماج المجتمع باتت الأحداث والقوى العالمية تطل حياة المواطن الأمريكي العادي وتؤثر فيه ولهذا أصبح للمواطن الأمريكي العادي دور متنام في السياسة سواء كانت الداخلية أو الخارجية. فقد أصبح للمواطن الأمريكي حصة متنامية في السياسة الخارجية، سواء كانت القضية تتعلق بتأمين الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية أو بمكافحة انتشار الأمراض المعدية أو بحماية برامج الكمبيوتر الالكترونية الأمريكية ضد القرصنة في الخارج أو بتأمين سلامة السياح الأمريكيين في الخارج أو بتأمين الحماية لمرافئها ضد تسلل الإرهابيين.

#### 5- أداة مكملة للمساعي الحكومية للتوسط وإدارة الأزمات

<sup>13</sup> كريم القاضي، مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية، www.ahram.org.eg

تتدخل مراكز الفكر والرأي تدخلا مباشرا في بعض القضايا الدولية كمؤسسة فاعلة تهدف إلى تحقيق بعض النتائج بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية. وفي الولايات المتحدة تستطيع مراكز البحث لعب دور نشيط في السياسة الخارجية عن طريق رعايتها للمفاوضات الحساسة وتأمين وساطة فريق ثالث بين الأطراف المتنازعة، ومن أبرز هذه الأدوار ما قام به المركز الأمريكي للسلام American Peace Institution بإجراء مفاوضات غير رسمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين كجزء من المهمة التي عهد بها إليه من الكونغرس.

إلى جانب لعب دور الوساطة تتولى مراكز البحث مهمة تدريب الموظفين الرسميين على تقنيات وآليات الوساطة بصورة نشيطة في إطار الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات وحلها. وقد شرعت في الولايات المتحدة، مؤسسة كارنيغي الوقفية، منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي، باستضافة سلسلة من الاجتماعات في واشنطن، جمعت بين القادة السياسيين ورجال الدين ورجال الأعمال وممثلي العمال والأكاديميين في جنوب إفريقيا ووجوه المعارضة لنظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا في المنفى، وكذلك أعضاء من الكونغرس ومسؤولين في الحكومة الأمريكية، وساعدت هذه الاجتماعات على إقامة أول حوار وعلى إيجاد أول تفاهم حول مستقبل جنوب إفريقيا خلال فترة انتقالية دقيقة.<sup>14</sup> ولذلك تبقى مراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة وسيلة مكتملة لجهودها الحكومية أو كبديل لها متى كان تواجدها الرسمي مستحيلا أو غير مرغوب فيه.

لا يقتصر دور مراكز الفكر والرأي على الجوانب السابقة، بل يتعداها إلى العمل على إظهار صورة الدولة بمظهر مقبول على الصعيد الخارجي وتلميع هذه الصورة وترميم الآثار غير المقبولة التي تخلقها سياستها وقراراتها، وهو ما يصدق على حالة الولايات المتحدة التي تحاول بعض مراكز الدراسات والبحوث التابعة لها تحسين صورتها في العالم بعد احتلالها للعراق وبوضع طلاء جديد على وجه سياستها "الامبريالية" في العديد من المناطق في العالم.

<sup>14</sup> ريتشارد ن-هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة... مرجع سابق.

أما الحالة الثانية فتظهر جلياً في علاقة اللوبي الصهيوني بهذه المراكز والتي تشهد تغلغلاً للقوى الموالية لإسرائيل في كافة مناحي مؤسسات ومعاهد الدراسات والبحوث والتخطيط الاستراتيجي والفكري في الولايات المتحدة والهيمنة عليها. ولا يخفى أن هذه المراكز والمحافل الفكرية تلعب دوراً مهماً في صياغة الجدل العام ومساراته في المنابر العلمية، إضافة إلى ما تقوم به من دور خطير في صياغة السياسة الحقيقية. وقد بادر اللوبي الصهيوني إلى إنشاء ترساناته الفكرية في عام 1985، عندما ساعد مارتن إنديك في تأسيس "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى". ورغم أن المعهد يقلل من أهمية الصلات التي تربطه بإسرائيل، ويزعم بدلاً من ذلك أنه يقدم رؤية "متوازنة وواقعية" حول قضايا الشرق الأوسط، إلا أن واقع الحال يناقض هذه الدعوى. وفي الحقيقة فإن المعهد المذكور يديره ويموله أناس منغمسون من مفرق رأسهم وحتى أخمص أقدامهم في نصرة أجندة العمل الإسرائيلي وخدمة أهداف إسرائيل،<sup>15</sup> على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

ويتجاوز نفوذ وتأثير هذا اللوبي في عالم بؤر الدراسات الإستراتيجية هذه نطاق معهد واشنطن ويتعداه بكثير. وعلى امتداد ربع القرن الذي انصرم أسست القوى الموالية والمناصرة لإسرائيل لحضور طاقم في معهد المشروع الأمريكي، وفي معهد بروكينغز، ومركز السياسة الأمنية، ومعهد بحوث السياسة الخارجية ومؤسسة التراث، ومعهد هدسون، ومعهد تحليل السياسة الخارجية، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (جيشا). ومراكز الدراسات وصياغة الفكر والرأي العام هذه مناصرة لإسرائيل يقيناً، وهي إن ضمت فلا تضم سوى حفنة ضئيلة ممن ينتقدون سياسة الولايات المتحدة الداعمة للدولة اليهودية.<sup>16</sup>

### **ب- نظرة على بعض مراكز الدراسات الإستراتيجية في المغرب**

يعرف المغرب تواجد بعض مراكز الدراسات والأبحاث، إلا أنه مع ذلك يشكو من الخصاص في الدراسات الإستراتيجية والأمنية وهو في حاجة

<sup>15</sup> اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية (دراسة)، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، الجمعة 28 أيار 2006، [www.emasc.com](http://www.emasc.com)

<sup>16</sup> اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية (دراسة)، المرجع السابق.

ماسة إلى مؤسسة وطنية مركزية تعنى بهذا المجال<sup>17</sup>، على خلاف بعض البلدان العربية مثل مركز الأهرام في مصر الذي له تاريخ عريق ويحتل مرتبة جد متقدمة عالميا، وكذلك مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية بأبو ظبي التابع لوزارة الدفاع وهيئة الأركان ويحتل مرتبة عالية وهو مركز نموذجي في هيكلته واستفاد من تجربة مركز الأهرام والمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن، بالإضافة إلى مركز الدراسات الأمنية بالسعودية ومركزا لدراسات الإستراتيجية ببلبنان ومركز الدراسات الإستراتيجية بالسودان.

ومن بين أهم مراكز الدراسات المغربية التي تعنى بالدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالشأن الخارجي:

#### - المركز المغربي للدراسات والأبحاث الديمقراطية والإستراتيجية الذي

تأسس بالرباط في الرابع من دجنبر 2005، وهو مؤسسة مستقلة وحررة تهتم بالنقاش والتناظر في قضايا الفكر الديمقراطي والاستراتيجي وانجاز الدراسات والأبحاث في حقل الديمقراطية والإستراتيجية، ويتكون من باحثين في علوم السياسة والقانون وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا والتاريخ، ويهدف بالأساس إلى تنمية وتطوير البحث والدراسات في قضايا الديمقراطية والفكر الاستراتيجي كما يسعى إلى تمتين أواصر التعاون العلمي مع مؤسسات مغربية وعربية ودولية في شأن توسيع دوائر النقاش المعرفي حول مختلف الراهانات الديمقراطية والإستراتيجية.

#### - المعهد المغربي للعلاقات الدولية IMRI: تأسس على شكل جمعية لا

تتوخى الربح في الرباط سنة 2003 ويرأسه السيد جواد الكردودي، هدفه دراسة وتحليل مواضيع تخص حقل العلاقات الدولية، والمساهمة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمغرب وتلميع صورته في الخارج. وتتجسد أنشطة المعهد في الملتقيات والندوات والدراسات والأبحاث والتقارير التي يسهر أعضاؤه على إعدادها في مواضيع سياسية واجتماعية واقتصادية والتي لها ارتباط بالعلاقات الدولية. ولإثراء جوانب اهتماماته تجمعها علاقات

في هذا الإطار كان اعلن الملك محمد السادس في خطاب 20 غشت 2003 بمناسبة احتفال المملكة بثورة الملك والشعب عن تأسيس<sup>17</sup> "المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية"، ويعمل فريق على إخراجه إلى حيز الوجود

متميزة بمراكز ومعاهد في مختلف مناطق العالم، في إفريقيا وأمريكا وآسيا وأوروبا.

ومنذ تأسيس المعهد أثرت العديد من المواضيع من طرف مؤسسيه أو من طرف الباحثين المشاركين في المؤتمرات والندوات التي ينظمها، وهي لا تخص فقط المغرب في محيطه الجهوي والعالمي،<sup>18</sup> بل تمس قضايا متشعبة تجمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتنسحب على مجموعة من مناطق العالم، من قبيل سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي والانتخابات الرئاسية الأمريكية واتحاد المغرب العربي في مفترق الطرق و الأمن المتوسطي وتركيا والاتحاد الأوروبي والخليج العربي الفارسي...

**- مركز الدراسات الدولية CEI:** تأسس بالرباط سنة 2004، وهي مؤسسة مستقلة غير ربحية تحصل على مواردها من منح الخواص ومساهمات أعضائها. ويهتم المركز بمعالجة القضايا الدولية ذات البعد الاستراتيجي، ومن أهم المواضيع التي سبق له إثارتها، توسيع الاتحاد الأوروبي وتأثيره على الضفة الجنوبية للمتوسطي والعولمة وتأثيراتها على المستوى الثقافي والاقتصادي والسياسي وتحديات القرن الواحد والعشرين.

**- المركز المغربي للدبلوماسية الموازية وحوار الحضارات:** يرأسه السيد

عبد الفتاح البلمعشي، تميزت أنشطته بتنظيم العديد من الندوات كان آخرها الندوة التي نظمها بتعاون مع جريدة المغرب الدبلوماسية يوم 17-08-2007 حول انتخابات 07 شتنبر وسؤال السياسة الخارجية، كما يعمل منذ تأسيسه على إصدار تقارير سنوية كان آخرها تقرير 2006 تحت عنوان "مستقبل التنمية البشرية في إطار السياسة الخارجية".

والملاحظ أن هذه المراكز حديثة النشأة وبالتالي لا تتوفر على تراكم في مجال الدراسات الإستراتيجية، وتخلو عضويتها من شخصيات دبلوماسية بإمكانها إثراء المواضيع المثارة من طرف هذه المراكز بتجربتها الواقعية والغنية.

<sup>18</sup> من بين المواضيع التي أثرت من طرف المعهد منذ تأسيسه ولها علاقة بالمغرب نذكر: اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا والعلاقات المغربية اليابانية و الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي والاقتصاد المغربي في الميزان وعلاقة المغرب ببولونيا وكان آخر هذه المواضيع الانتخابات التشريعية في المغرب.

ولن نبالغ إذا اعتبرنا، أنه بالرغم من أهمية الدراسات والتقارير التي تعرضها وحجم الجهود الذي يبذل لإيصالها إلى صناع القرار فإن أغلبها يظل حبيس الرفوف وغرف المحفوظات، ومن النادر جدا أن يقلد عضو من أعضاء تلك المراكز مسؤولية داخل الأجهزة التي تعنى بالشؤون الخارجية أو يعين بإحدى التمثيليات الخارجية.

وكما هو متعارف عليه في أغلب دول العالم الثالث فمن النادر أن تتاح الفرصة للمراكز العاملة في المغرب الإطلاع على الوثائق الرسمية التي تحتاجها في إعداد التقارير وإنجاز الدراسات بطريقة علمية وموضوعية نظرا للسرية التي تحاط بتلك الوثائق، وهو ما يؤدي إلى وضع حاجز بين البحث الأكاديمي وصانع القرار، ونشوء تأثيرات سلبية على بعض المصالح الحيوية للمغرب نتيجة استئثار جهة معينة ببعض القضايا الخارجية الحساسة بدعوى مبدأ السرية.

### **ثانيا: مبررات عدم قيام/انتشار مؤسسات الفكر والرأي بالمغرب**

من المؤكد أن الأدوار التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي تدفع صانع القرار في المغرب إلى إيجاد السبل القانونية والمالية لإقامة هذه المؤسسات وتشجيع إنتشارها، إلا أنه مع ذلك لا يمكن إغفال تداخل بعض العوامل التي تقف في وجه قيامها أو تبليغ أهدافها لصانع القرار في المجال الخارجي.

#### **-1 طبيعة النظام السياسي**

إن عملية صناعة السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيبية النظام السياسي للدولة، وتبعاً له تختلف درجة مساهمة وتأثير الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في صياغة القرار الخارجي. وإذا كان طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي يتيح لمراكز الفكر والرأي الفرصة والقنوات الشرعية للمشاركة في صنع وتطبيق السياسة الخارجية بطرق مباشرة وغير مباشرة وبما لا تصبح السياسة الخارجية حكراً على مؤسسة دون أخرى، فإن هذا الدور لن يكون متاحاً، بنفس الحدة والتأثير، لمثل هذه المراكز البحثية في نظام كالنظام المغربي الذي يتميز بوجود مؤسسة ملكية قوية دستوريا وسياسيا

-وبقضية الملك داخله- تجعل نفسها محور كل العمليات السياسية مؤكدة  
طابعها القدسي باعتبارها مؤسسة المؤسسات.

على غرار مؤسسة رئاسة الدولة في باقي دول العالم الثالث، ظلت  
المؤسسة الملكية في المغرب المحور والمركز الذي تدور حوله جميع  
أجهزة السلطة في الدولة طوال التاريخ المغربي القديم والحديث متسلحة  
بأسباب دستورية وواقعية وذاتية،<sup>19</sup> واستمرت في تصدر الأحداث والقضايا  
الكبرى باعتبارها المسؤولة الوحيدة عن كل الحياة العامة بالمغرب،<sup>20</sup> وهذا  
ما انعكس على الدبلوماسية المغربية التي تظهر دائما كعمل رئيس الدولة،  
حيث يبقى الملك محتكرا صياغة القرارات الحاسمة والمصيرية أو ما أسماه  
البعض بالقرار الاستراتيجي،<sup>21</sup> جاعلا من باقي الأجهزة الرسمية (الحكومة  
والبرلمان) مجرد أجهزة ثانوية، ناهيك عن المؤسسات غير الرسمية  
( الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والرأي العام) وبالأخص المراكز  
البحثية، التي رغم سعيها لأن تكون مؤثرة في هذا الإطار، إلا أنها ما تزال  
تعاني من قلّة انفتاح الفاعل الرسمي على مقترحاتها.<sup>22</sup>

إلا أنه مع افتراض أن عملية صنع القرار الخارجي في المغرب تتمركز  
في يد الملك، فإن هذا الأخير يبقى محكوم ببيئته الموضوعية الداخلية  
والخارجية التي يجب أن يستحضرها كلما أقدم على صياغة أي قرار في  
مجال السياسة الخارجية لا سيما إذا كان هذا القرار له انعكاسات على أمن  
واستقرار البلاد، أضف إلى هذا أن تعقد القضايا الدولية وتشعبها واتساع  
مجالات الشؤون الخارجية، يدفع- في غالب الأحيان- الملك إلى صياغة  
التوجهات العامة للدبلوماسية المغربية اعتمادا على المؤسسات الأخرى،  
الشيء الذي يسمح لنا بالقول بأهمية قيام- الدبلوماسية الموازية-  
وبالأخص المراكز البحثية وإيجاد لها موقعا مؤثرا بين باقي الفاعلين  
وخصوصا الملك، في ظل غياب أطر مؤهلة داخل باقي المؤسسات الرسمية  
وغبر الرسمية.

من الأكيد -كما سلف- أن النظام السياسي يؤثر تأثيرا بالغا  
بممارساته على المناخ الفكري وعلى طبيعة وقيمة الإنتاج العلمي، فالبحث

<sup>19</sup> الحسان بوقنطار، السياسة العربية للمملكة المغربية، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، باريس، 1997.

<sup>20</sup> محمد أزواغ، اختصاصات رئيس الدولة في النظام السياسي المغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1987.

<sup>21</sup> محمد ضريف، النسق السياسي المغربي، منشورات إفريقيا الشرق، البيضاء، 1991.

<sup>22</sup> عبد الفتاح البلعمشي، التقرير السنوي 2006 للمركز المغربي للدبلوماسية الموازية وحوار الحضارات، [www.rezgar.com](http://www.rezgar.com)

العلمي يتطلب ممارسة للحريّة الأكاديمية والفكرية في أجلى صورها، وإمكانية التعبير عن الاختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية، وهو ما يوفر البيئة المناسبة لقيام مؤسسات الفكر والرأي ويشجع الباحثين على إنتاج الأفكار وإعداد البدائل والأهداف والوصول الى المعلومة بكل حرية وموضوعية وحياد دون قيود سياسية أو فكرية. ولن نبالغ إذا قلنا أن المغرب يعرف حاليا بيئة ملائمة، في ظل المرحلة الانتقالية التي انخرط فيها النسق السياسي المغربي بعد تسلّم الملك محمد السادس دفّة تسيير وتوجيه النظام السياسي، والتي تشجع على توسيع الحريات العامة في حدود تسمح لها السلطة المركزية بالتأثير على القرار السياسي وكذا ظهور فاعلين سياسيين مستقلين، وبالتالي انفتاح الفاعل الرسمي على هذه المؤسسات لمساعدة الدولة في بلوغ أهداف السياسة الخارجية على اعتبار أن ذلك هو المسلك الوحيد لتكامل الدبلوماسية المغربية بشقيها الرسمي والموازي.<sup>23</sup>

### ب - اعتماد الملك على مستشاريه المقربين

يشير ميكافلي في كتابه "الأمير" إلى " أن القاعدة الأساسية في كل حكم هي أن يلجأ الأمير، إلى طلب الاستشارة من أي جهة كانت حتى يضمن لقراراته أن تكون صائبة وحتى يظهر دائما أميرا حكيما"، ويظهر التاريخ السياسي أن الملوك ورؤساء الدول يختارون مستشارين يستشيرونهم عندما تقتضي الحاجة ذلك، وبالرغم من أن الدستور لا يشير إلى موقعهم على اعتبار أنهم مجرد موظفين تسند إليهم مهام بجانب مؤسسة رئاسة الدولة إلا أن العديد منهم لعب دورا بارزا في صناعة بعض القرارات، والسمة الأساسية التي تطبع مستشاري الملوك ورؤساء الدول إلى جانب الكفاءة والخبرة ابتعادهم عن الأضواء، لكون عملهم يكون تحت أجنحة من يقدمون إليهم المشورة. ولهذا نجد أن العديد من رؤساء الدول يحرصون على عدم ظهور مستشاريهم في الحياة السياسية وفي الإعلام خصوصا. فالمستشار ينحصر عمله في تقديم المشورة حينما تطلب منه أو يبادر بإسداها، ويتميز عمله بالسرية اعتبارا لحساسية القضايا المعروضة على ديوان رئيس الدولة ودوره يكمن في رسم القرارات التي تحدد السياسة العامة للدولة ويكون

<sup>23</sup> عبد الفتاح البلعمشي، التقرير السنوي 2006.....، المرجع السابق.

هذا المستشار متسلحا في وظيفته بعاملين أساسيين هما مؤهلاته المعرفية وخبرته التقنية والثقة التي يحظى بها من طرف الملك أو رئيس الدولة. وفي الوقت الحالي انتقل المستشار من كونه مجرد فردا إلى أن يصبح مؤسستا.

وفي المغرب يمثل مستشارو الملك، الذين يعملون داخل الديوان الملكي، أحد أهم القنوات التي يعتمد عليها الملك المغربي في تدبير القضايا السياسية ذات العلاقة بالشأن العام، وأهم الأجهزة التي تعمل على اتخاذ القرارات السياسية الكبرى وبالأخص ما تعلق منها بالسياسة الخارجية، والذي يعد، أيضا، من أسباب تراجع فرص قيام المؤسسات البحثية والتقليل من أهمية دورها في صياغة القرار الخارجي. إن المكانة البارزة الممنوحة من طرف الملك لمستشاريه في بلورة بعض القرارات الهامة، جعل البعض يتحدث عن تراجع واضح "للحكومة الدستورية" لفائدة مستشاري الملك أو ما يطلق عليهم "بالحكومت البلاطية"<sup>24</sup> وبهيمنتها على مختلف الملفات الهامة، مما زاد في تكريس الفراغ السياسي نتيجة إضعاف الأحزاب السياسية من جهة وإفراغها من حيث استقطاب أطرها وإدماجهم في مقاربة الدولة.

وفي هذا الإطار نشير إلى الدور الذي لعبه مستشار الملك الراحل الحسن الثاني الراحل السيد رضا كديرة في قضايا السياسة الخارجية المغربية،<sup>25</sup> حيث كان أول من يطلع على القرارات الملكية المتصلة بالسياسة الخارجية لما كان يحظى به من ثقة الملك الراحل الحسن الثاني. وإلى جانب احمد كديرة فقد لعب احمد بن سودة دورا هاما في بلورة وتنفيذ بعض جوانب السياسة الخارجية لا سيما ما تعلق منها بالشؤون العربية،<sup>26</sup> إذ قام بدور كبير في اتخاذ قرار المشاركة في الحرب ضد إسرائيل عام 1967، كما ساهم بشكل بارز في حل مشكلة اليمن عام 1967 في إطار اللجنة الثلاثية التي ضمت كل من العراق ممثلا للمصالح المصرية والمغرب ممثلا للمصالح السعودية، والسودان كحكم.<sup>27</sup>

<sup>24</sup> مصطفى عنتر، مستشارو الملك محمد السادس وسؤال حدود الاختصاص [www.rezgar.com](http://www.rezgar.com)

<sup>25</sup> للوقوف على دور احمد رضا كديرة في مجال السياسة الخارجية انظر:- Sehimi(M) Fidélité et engagement. Publisud. okad. Rabat. 1996

<sup>26</sup> محمد السماك، التحولات المشرقية في السياسة المغربية، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، 1996.

<sup>27</sup> محمد السماك، التحولات المشرقية...، المرجع نفسه.

فالنظام السياسي المغربي من منظور المؤسسة الملكية يقوم في أسسه على منطق الاستشارة، ولقد ساد هذا المنطق في عهد الراحل محمد الخامس<sup>28</sup> وفي عهد الراحل الحسن الثاني، واعتمد نفس المنطق في عهد خلفهما الملك محمد السادس.

علاوة على اعتماد المؤسسة الملكية على نخبة من المستشارين في معالجتها لبعض القضايا الخارجية المهمة، تعتمد أسلوبا آخر يقوم في أساسه على إنشاء لجان أو مجالس ملكية تحمل طابعا استشاريا يستأثر الملك باختيار النخب المؤهلة لتشكلها واقتراح التصورات والبدائل التي ستقيد بها، وفي هذا الإطار نشير إلى أهمية تشكيل المجلس الاستشاري الملكي لشؤون الصحراء المعين من طرف الملك محمد السادس، الذي اضطلع بدور مساعد لبلوغ أهداف السياسة الخارجية، خاصة في جانب الترويج لمقترح الحكم الذاتي والتأثير في مجريات الأحداث على الساحة الدولية.

### 5- ضعف التمويل وفقدان الاستقلال المالي

تفاوتت قدرة تأثير مؤسسات الفكر والرأي على مسار السياسة الخارجية للدولة، وتتوقف هذه القدرة على عدة عوامل من أبرزها التمويل وقوة العلاقات الشخصية التي تربط المؤسسة والعاملين فيها بأهم صانعي القرار. ويعتبر عامل التمويل وإمكانية الحصول على الأموال أحد معايير نجاح أي من مراكز البحث، حيث يعد التمويل المالي التحدي الأكبر لمعظم هذه المراكز، وتمثل رسوم العضوية ومحصلة بيع المطبوعات التي تصدرها من أهم مصادر تمويلها.

يفدق العديد من أثرياء المجتمعات السياسية والمؤسسات المالية الخيرية بالولايات المتحدة<sup>29</sup> وبعض الدول الأوروبية، إلى جانب كبريات الشركات، بالأموال على مراكز البحث من أجل ضمان خروج دراسات وتوصيات وتقارير لصناع القرار بما يخدم مصالحهم.<sup>30</sup> ومن هذه الشركات العملاقة الممولة لمراكز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية في الولايات المتحدة، والتي يقارب إنتاجها ما يساوي 25 في المئة من الإنتاج العالمي،

<sup>28</sup> في عهد الراحل محمد الخامس فقد كان مجال الاستشارة الملكية ضيق جدا لان المغرب كان في مرحلة التأسيس وقد كان الراحل الحسن الثاني في مرتبة مستشاره فضلا عن بعض الوجوه كادريس المحمدي وامبارك البكاي....

<sup>29</sup> حول مصادر تمويل المؤسسات البحثية أنظر: Gaël Moullec, Penser et orienter la société : les think tanks dans le débat public aux Etats-Unis, 10/09/2001, www.robert-shuman.eu

<sup>30</sup> تقرير واشنطن، عن شبكة النبا المعلوماتية، www.annabaa.org

نذكر على سبيل المثال: جنرال موتورز ووال مارت وإكسون موبيل وفورد، وهذا ما دفع محمد حسين هيكل إلى اعتبار هذه المراكز ابنة التحالف الرأسمالي الصناعي- العسكري.<sup>31</sup>

إن ما يمكن أن يقال عن موضوع تمويل البحث العلمي في المغرب يصدق عن موضوع تمويل مراكز الأبحاث والدراسات، الذي يتصف بانخفاض حجم الإنفاق، حيث يتدنى حجم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير دون الحد المعقول عالمياً (1 في المئة) من الدخل القومي. ولا تزال جهود البحث العلمي في المغرب ضئيلة جداً كما أن هذه الجهود مازالت محصورة إلى درجة كبيرة على مراكز الأبحاث الحكومية (الجامعات والبحث العلمي) مقابل انعدام شبه كامل لجهود البحث والتطوير في المؤسسات البحثية المستقلة. وهذا يؤدي إلى عدم توفر البنية التحتية اللازمة للبحث، وانخفاض الإنتاجية العلمية، نتيجة عدم الإقبال على البحث والاجتهاد والابتكار وتصادد عدد الأدمغة المهاجرة نحو الدول المتقدمة التي توفر الظروف والإمكانات والوسائل الجذابة.

ومن السلبيات التي تتصف بها، أيضاً، المراكز البحثية القائمة بالمغرب فقدانها للاستقلال المالي، لأنها لا تبني لا على أوقاف ولا على مؤسسات تمويل مستقلة، ومن ثم تكون خاضعة لعلاقات تبعية حزبية أو جهوية،<sup>32</sup> وكثيراً ما تؤثر الجهات المانحة في توجهات هذه المراكز من خلال موافقة متطلبات الممول في طرح الموضوع وفي ترتيب أولويته وفي كيفية التعاطي معه، مما يفقدها المصداقية والموضوعية.

ومشكلة تمويل مؤسسات البحث مشكلتة متعددة الأبعاد فحين يغيب التمويل المحايد الذي يأتي من الدولة، تقع هذه المؤسسات فريسة للتمويل الأجنبي بكل أشكاله أو أن عليها مواجهة شبح الإغلاق، خاصة إذا علمنا أن التمويل هو مدخل السيطرة على صناعة القرار ووضع الأولويات، وهنا يكمن خطر التمويل الأجنبي الذي يهدف دائماً إلى التأثير على مجريات التغيير في المجتمعات التي يمول مؤسسات البحث فيها.

والتمويل الأجنبي، كما يرى جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط بعمان، لا يخضع لقاعدة التمويل الخيري أو لنظرية البراءة وبالتالي

<sup>31</sup> محمد حسين هيكل، "صناعة القرار الأمريكي الآن"، السفير، العدد 934، بيروت، 03/7/1.

<sup>32</sup> عباس بوغالم، مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات، www.islamonline.net

فهو يحمل في طياته إمكانات التأثير السلبي على توجهات هذه المراكز وعلى اهتماماتها وأولوياتها.

وعلى خلاف الدول المتقدمة التي يضطلع فيها القطاع الخاص بمعظم عمليات البحث والتطوير، يلاحظ في المغرب - كباقي الدول النامية - غياب دور القطاع الخاص في عمليات البحث وعدم مشاركته في إنشاء المراكز البحثية وعدم مساعدة الموجود منها مالياً، على خلاف الولايات المتحدة التي يمول فيها القطاع الخاص نحو 60 في المئة من إجمال أنشطة البحوث والتطوير الأمريكية.<sup>33</sup>

### 8- أزمة البحث العلمي

إن تخلف الدول النامية، والمغرب من بينها، قد انعكس في تخلف الناحية العلمية بسبب تدني مؤشرات البحث العلمي بشقيها الكمي والنوعي بالمقارنة بالمؤشرات في الدول المتقدمة. فالبحث العلمي في الجامعات المغربية سواء في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية لا يحظى بالعناية الكافية من حيث الميزانيات المخصصة له أو من حيث التنظيم أو من حيث مستلزمات البحث والعناية بالعقول والإبداع. وانعكس هذا على التفكير في أهمية وأبعاد إنشاء مراكز الدراسات والأبحاث ودورها في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

ولقد امتدت آثار هذا التخلف إلى محدودية وتخلف مراكز الدراسات والبحوث، فضلا عن انخفاض أعداد هذه المراكز، وبذلك فإن ميدان عملها بقي محدودا واقتصرت دراساتها على الجوانب الوصفية والعامّة غالبا وبعيدة عن صناعة الحدث والاكتفاء بإصدار أعمال عبارة عن ردود على صناعات الحدث الآخرين، والموجود منها عبارة عن مراكز أشخاص، حيث تحمل رؤية وأفكار وكلمات صاحبها، فضلا على أن انتاجاتها قد تجد طريقها إلى رفوف المكتبات والخزانات دون أن تتاح الفرص الملائمة لاستثمارها. كما أن أغلب هذه المراكز مكررة لما هو موجود في الغرب أو لما هو قائم في الدول النامية، وأصبح طلب النظريات والمناهج الغربية، غالبا، هو المطلب الوحيد

<sup>33</sup> سيجال آدم، " هل بدأت أمريكا تفقد تفوقها التكنولوجي"، ترجمة محمد علي ثابت، مجلة الثقافة العالمية، العدد 130، الكويت، مايو/يونيو 2005

لمؤسسيها، مما جعل هذه المراكز أقل فعالية لعدم تفاعلها مع محيطها وابتعادها عن المشاكل التي تحيط بها، وبقيت مجرد هياكل معزولة عن بيئاتها وغابت بذلك مساهمتها في إيجاد الحلول المناسبة للمعضلات التي تعاني منها الدول التي تحتضنها.

وإذا كان المغرب يشهد غيابا لتأثير مراكز الدراسات في صناعة الأحداث، فإنه يلاحظ في بعض الدول النامية تنامي دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام ( القنوات الفضائية والصحف والدوريات...) بديلا عن هذه المراكز من خلال الدراسات والتقارير والحوارات التي تقدمها والتي تنصب على تحليل الواقع وتقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع حالي أو تطوير الواقع الحالي وفق معطيات أكاديمية واستراتيجية.<sup>34</sup>

## خاتمة

أمام تواضع مستوى الأداء الدبلوماسي المغربي، بالرغم من انتشار التمثيليات الدبلوماسية بين مختلف دول العالم، وضعف أداء الدبلوماسية الموازية بسبب ارتباط أغلب المنظمات غير الحكومية وجمعيات ومكونات المجتمع المدني بالعالم الغربي، ونظرا لشيوع حقول الدبلوماسية العالمية بظهور الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية والإعلامية وغيرها من الحقول التي تلتقي عليها العلاقات الخارجية، أصبح من الضروري بمكان، بل ومن الملح، التفكير في وضع سياسة واضحة ترمي إلى إقامة مراكز للدراسات الدبلوماسية والإستراتيجية تبحث في مسألة إعادة الانتشار الدبلوماسي وفق منطلقات جديدة تراعي الجانب المالي والاقتصادي ضمن المصالح الحيوية للمغرب، وذلك بوضع دراسات وتقارير، تسعى إلى تجاوز هشاشة المغرب الجيوسياسية والإطار الجغرافي المحدود بسبب اعتماده بالدرجة الأولى على الاتحاد الأوروبي والمشرق العربي، والبحث عن فضاءات وتحالفات أوسع ( الدول الإسلامية والدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية ودول القوقاز....).

ومن أجل استشرف المستقبل على أسس علمية ووضع استراتيجيات فعالة تروم الحفاظ على المصالح الحيوية للمغرب في علاقاته مع العالم الخارجي،

<sup>34</sup> نسوق على سبيل المثال قناتي الجزيرة والعربية.

في ظل المتغيرات المتسارعة وظهور تكتلات اقتصادية كبيرة والتطور الكبير في مجال التكنولوجيا وثورة المعلومات والعولمة في مستويات عديدة، يتوجب:

- إنشاء وزارة للبحث العلمي مستقلة لتكون الجهة المسؤولة بتوفير الدعم المالي والمعنوي لمؤسسات الدراسات الحكومية وغير الحكومية،
- تشكيل رابطة لمراكز البحوث على المستوى المحلي والجهوي،
- إقامة مؤسسات ومراكز علمية للبحث في السياسة الخارجية والدبلوماسية على مستوى الجامعات المغربية<sup>35</sup>،
- إنشاء معاهد للتكوين الدبلوماسي والاستراتيجي لإعداد أطر بشرية مؤهلة لتمثيل مصالح المغرب في الخارج،
- توفير الوسائل الكفيلة بنسج صلة واضحة بين محلي السياسات مع صانعي القرار،
- تمكين مراكز الدراسات والبحث بوسائل الإتصال السريعة ووسائل المعلومات المتطورة من أجل إيصال الفكرة بالسرعة المطلوبة وفي الوقت المناسب،
- ضرورة ربط الدراسات والبحوث المنجزة بخطط التنمية الشاملة، علما بأن تطوير أداء السياسة الخارجية يساهم في التنمية الداخلية،
- توفير البيئة السياسية المناسبة وحرية العمل البحثي لإقامة هذه المراكز ومنحها الفرص الملائمة لاشتغالها.

Nadorsite.c.la

نشر هذا المقال في المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 21 شتاء 2009

<sup>35</sup> في هذا الإطار تأتي مبادرة العاهل المغربي محمد السادس الرامية إلى إنشاء معهد الدراسات الدبلوماسية داخل أروقة جامعة الأخوين .